

مشروع قانون أساسي
يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون في مجال النقل البحري والموانئ
المبرم في 3 أكتوبر 2018 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة
جمهورية جيبوتي

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق التعاون في مجال النقل البحري والموانئ الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتونس في 3 أكتوبر 2018 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية جيبوتي.

وثيقة شرح الأسباب

لاتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية جيبوتي في مجال النقل البحري

في إطار تنمية العلاقات البحرية الثنائية مع البلدان الإفريقية وقصد البحث عن أسواق جديدة للصادرات التونسية وتسهيل الاستثمارات المتبادلة ونقل البضائع بين تونس وجيبوتي، ورغبة من الجانب التونسي والجانب الجيبوتي في تنظيم العلاقات البحرية بين البلدين وتبادل التجارب والخبرات في مجال النقل البحري والموانئ ومواكبة للمستجدات التي شهدتها النقل البحري والموانئ، تم إعداد مشروع اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية جيبوتي في مجال النقل البحري. وتهدف هذه الاتفاقية خاصة إلى:

- المساهمة في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتنظيم العلاقات البحرية بينهما وتطويرها والتنسيق في مجال الحركة البحرية التجارية؛
- تبادل الخبرات وتنمية التعاون المشترك في مجال بناء وإدارة وتشغيل الموانئ؛
- تبادل المعلومات حول حركة الملاحة البحرية بالبلدين ومراقبة السفن والتنسيق في القيام بالتحقيقات البحرية عندما تكون سفن أحد الطرفين معنية بذلك؛
- تبادل التجارب في مجال تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تهم سلامة وأمن الملاحة البحرية ومقاومة التلوث والشغل البحري؛
- التعاون في مجال التدريب وتأهيل بحارة وضباط البحرية التجارية؛
- تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية؛
- تذكيل جميع العوائق والصعوبات التي تحول دون تنمية النقل البحري بين البلدين.

كما نص الفصل السادس عشر من هذه الاتفاقية على إحداث لجنة فنية بحرية مشتركة دائمة تجتمع مرة في السنة بالتداول بأحد البلدين لوضع برنامج عمل بين السلطات البحرية لتطبيق إجراءات هذه الاتفاقية واقتراح المشاريع المشتركة وإيجاد الحلول في صورة حدوث أي خلاف حول تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

وتم إمضاء هذه الاتفاقية يوم 3 أكتوبر 2018 بتونس بمناسبة زيارة الرئيس الجيبوتي إلى تونس.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى المصادقة على هذه الاتفاقية.